الأمم المتحدة

A/66/440/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ريموند **لاندفيلد** (سورينام)

أولاً – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة مواضيعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر A/66/440، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ح) في الجلستين ٣٤ و ٣٩ المعقودتين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/66/SR.34 و 39).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/66/L.42 و Rev.1

٢ – في الجلسة ٣٤، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، باسم إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجورجيا، والجمهورية الدومينيكية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، ونيكاراغوا، وكوبا، وهندوراس، مشروع قرار عنوانه ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/66/L.42)، فيما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تعيد تأكيد** إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١١ جزءا، تحت الرموز A/66/440 و Add.1-10.

131211 131211 11-62832 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘)،

”**وإذ تشير** إلى قراريها ٦٥/١٦٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٤/١٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن الانسجام مع الطبيعة وقرارها ٦٣/٢٧٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢،

”**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٦٤/٢٥٣ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون ’يوم نوروز الدولي‘ وقرارها ٦٥/٣٠٩، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، المعنون ’السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية‘،

”**وإذ تضع في اعتبارها** الحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، المعقود في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض وتشجيع التفكير الكلي الذي يرتكز عليه مفهوم التنمية المستدامة،

”**وإذ تلاحظ** انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض، الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

”**وإذ تؤكد** أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

”**ووعيا منها** بأن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل غير المنقطع للنظم الطبيعية، مما يكفل الإمداد بالطاقة والمغذيات،

”**وإذ تعرب عن قلقها البالغ** إزاء التدهور البيئي وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة، وتسلم بالحاجة إلى تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية في النظم الإيكولوجية،

”**وإذ تسلم** بأن الناتج المحلي الإجمالي مؤشر غير كاف لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبالعمل الذي يضطلع به الخبراء بشأن الحاجة إلى استحداث أدوات مناسبة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الاستدامة العالمية،

”**وإذ تسلم أيضا** بأن وجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة يؤخر تحقيق التنمية المستدامة،

”**وإذ تسلم كذلك** بأن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية في جميع أنحاء العالم تلقي بعبء ضخم على الأرض ومواردها، وبأن الاتجاه العالمي في مجالي الاستهلاك والإنتاج ينبغي أن يصبّ في نطاق الاستدامة مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد،

”**وإذ تسلم** بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها للصلة الوطيدة التي تربط البشر بالطبيعة والتي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

”**وإذ تسلم أيضا** بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نموذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

”**وإذ ترى** أن التنمية المستدامة مفهوم كلي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

”١ - **تحيط علما** بالتقرير الثاني للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة؛

”٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدعو، في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة إلى إجراء حوار تفاعلي في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ بمشاركة الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لمناقشة الاستنتاجات العلمية فيما يتعلق بكيفية تأثير الأنشطة البشرية في وظائف النظم الإيكولوجية والدورات البيئية الطبيعية؛

”٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا من أجل مشاركة الخبراء المستقلين في الحوار التفاعلي الذي سيجري في الجلستين العامتين اللتين ستعقدان أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق؛

”٤ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يواصل الاستعانة بالبوابات المخصصة للمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تتعهدها أمانة مؤتمر الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة لجمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها للتشجيع على اتباع نهج كلي لتحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف الدفع قدما بتكامل الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، بما في ذلك قصص النجاح في مجال الاستفادة من المعارف التقليدية، والتشريعات الوطنية القائمة، بغية تقديم إسهامات موضوعية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما بعده؛

”٥ - **تدعو** المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى النظر في إصدار إعلان يعترف بحقوق الطبيعة وبقيمتها الأصيلة وبالحاجة إلى الحفاظ على قدرتها على التجدّد؛

”٦ - **تهيب** بالمانحين والمجتمع الدولي والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تطوير وتعزيز بياناتها الإحصائية الأساسية بشأن الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني، وبخاصة للبلدان النامية؛

”٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يحدد سبلا ووسائل جديدة لاستخدام عمل الخبراء من أجل تحسين قياس التقدم المحرز صوب تحقيق الاستدامة العالمية لما فيه منفعة الدول الأعضاء؛

”٨ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار“.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٣٩ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار منقح عنوانه ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/66/L.42/Rev.1)، قدمته إريتريا، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس، والجزائر، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسيشيل، وغيانا، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ولبنان، ونيبال، ونيكاراغوا، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضمت بليز وبنن وبيرو والفلبين إلى مقدمي مشروع القرار.

٤ - وفي الجلسة نفسها وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البتّ في مشروع القرار A/C.2/66/L.42/Rev.1.

٥ - وتلا أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المنقح.

٦ - وفي الجلسة ٣٩ أيضا، أدلت ممثلة بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ببيان صوّبت فيه شفويا الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.42/Rev.1 بصيغته المصوّبة شفوياً (انظر الفقرة ٨).

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٥/١٦٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٤/١٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن الانسجام مع الطبيعة وقرارها ٦٣/٢٧٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

وإذ تشير أيضا إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٤/٢٥٣ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون ''يوم نوروز الدولي'' وقرارها ٦٥/٣٠٩، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، المعنون ''السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية''،

وإذ تحيط علما بالحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، الذي عقد في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض من خلال مناقشة

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٣٧/٧، المرفق.

سبل التشجيع على توخي نَهج شامل تجاه التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة والاطلاع على الخبرات الوطنية المتعلقة بمعايير ومؤشرات قياس التنمية المستدامة التي تنسجم مع الطبيعة،

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض، الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[(٧)]،

وإذ تقر بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو بالبرازيل من ٢٠ إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التدهور البيئي الموثق وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي على الطبيعة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يكن يراد به أن يكون مؤشرا على قياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبضرورة التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنه ينبغي لجميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن يكون لجميع البلدان حظ في فوائد هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها، مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة في الوقت ذاته، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها للصلة الوطيدة التي تربط البشر بالطبيعة والتي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

---

(٧) انظر A/64/777، المرفقين الأول والثاني.

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نموذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير الثاني للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة[٨]؛

٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في الدورة السادسة والستين للجمعية، حوارا تفاعليا في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بمشاركة الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لمناقشة الاستنتاجات العلمية المتعلقة بكيفية تأثير الأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي للأرض؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا من أجل مشاركة الخبراء المستقلين في الحوار التفاعلي المزمع إجراؤه في الجلسة العامة المقرر عقدها في أثناء الاحتفال بذكرى اليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق؛

٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل الاستعانة بالبوابة الحالية المخصصة للمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تتعهدها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لجمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها للتشجيع على اتباع نهج شامل تجاه التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف الدفع قدما بتكامل الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، بما في ذلك قصص النجاح في مجال الاستفادة من المعارف التقليدية، والتشريعات الوطنية القائمة، آخذا في اعتباره أن هذه البوابة سيبدأ تشغيلها بحلول عام ٢٠١٢؛

٥ - **تلاحظ** العملية التحضيرية الجارية حاليا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٦ - **تشجع** جميع البلدان وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة

(٨) A/66/302.

وتدعو المجتمع الدولي وهيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تزويدها بالدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

٧ - **تدعو** الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى العمل مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والخبراء والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، لإيجاد سبل ووسائل جديدة للتغلب على أوجه القصور المتعلقة باعتبار الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتحسين قياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.